

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٠
المعتودة يوم الأربعاء
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العشرين

| | | |
|-----------|-------------------------------|----------|
| (النمسا) | السيد كرنكل | : الرئيس |
| (هنغاريا) | السيد ديكاني (نائب الرئيس) | : ثم |
| (النمسا) | السيد كرنكل (الرئيس) | : ثم |

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

..//..

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.20
13 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع) (A/47/38 ، A/47/82-S/23512 ، A/47/88-S/23563 ، A/47/340 ، 386 ، 377 ، 391 ، 508 ، 564)

١ - السيدة بوردمان (المملكة المتحدة) : تكلمت باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الأوروبية وقالت إن النهوض بالمرأة ظل يحظى بأولوية عليا داخل الجماعة ، كما يتضح من شتى برامج العمل الرامية إلى معالجة التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله . وكان أحد هذه البرامج هو برنامج العمل المتوسط الأجل الثالث المعني بتحقيق تكافؤ الفرص للمرأة ، الذي أضاف إلى البرامج السابقة المنفذة في الثمانينات . وقد أبرز برنامج العمل تنفيذ وتطوير إطار قانوني ، وإدماج المرأة في سوق العمل وتحسين مركز المرأة العام في المجتمع . وكانت مبادرة التمويل الرئيسية في إطار برنامج العمل تتمثل في مبادرة الفرص الجديدة المتاحة للمرأة ، التي كانت تتألف من ثلاثة مكونات رئيسية : إنشاء أعمال تجارية وتعاونيات صغيرة تديرها المرأة ؛ وتوفير الإرشاد والنصح والتدريب ؛ والتدابير التكميلية مثل رعاية الطفل . كما كانت هناك برامج أخرى تقدم أشكالاً مختلفة من التدريب للمرأة ، كثير منها يستهدف على وجه الخصوص النساء المحرومات اجتماعياً والنساء اللاتي ينتمين إلى جماعات الأقليات العرقية .

٢ - وقالت إن الدول الاثنتي عشرة تعتقد أن من الأهمية تيسير مشاركة الوالدين الذين يعولون أطفالاً في سوق العمل . وفي آذار/مارس ١٩٩٢ ، اعتمد مجلس الوزراء الأوروبي توصية بشأن رعاية الطفل حددت أربع قضايا رئيسية : رعاية الطفل ، وإجازات الوالدين ، وتنظيم مكان العمل ، وإقتسام المسؤوليات المهنية والمنزلية على نحو عادل . وعلى حين تتمتع النساء الحوامل في الجماعة الأوروبية بالفعل بمستوى عال من الحماية في مجال الصحة والسلامة في العمل ، فإن توجيهها اعتمد مؤخراً بشأن العاملات الحوامل حدد عدداً من المعايير الدنيا لتعزيز تلك الحماية . وتشمل تلك المعايير منح إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ١٤ أسبوعاً كحد أدنى ، والحماية من الفصل بسبب الحمل ، وتوفير أوقات راحة مدفوعة الأجر للرعاية قبل الولادة ، والتزام أصحاب الأعمال بتوفير حماية مناسبة من المخاطر للعاملات الحوامل . كما أقر مجلس الوزراء المبادئ العامة لمدونة سلوك لمكافحة المضايقات الجنسية في العمل .

٣ - ومضت تقول إن الدول الاثنتي عشرة ترحب بإ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعطي دفعة لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية وسيتيح للمجتمع الدولي أن يظهر إرادته السياسية لإعادة إرساء النهوض بالمرأة كأولوية عالمية . ويقع على عاتق الحكومات دور هام في تحسين مركز المرأة

(السيدة بوردمان ، المملكة المتحدة)

والقضاء على أوجه التفاوت الهيكلية . وبالمثل ، لا يمكن الاستغناء عن دور المنظمات غير الحكومية ، والأفراد من النساء ، ووسائل الإعلام . ولا بد وأن يُسمح للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالوصول دون قيود إلى المؤتمر وعملته التحضيرية .

٤ - وأضافت أن الدول الاثنتي عشرة ترحب بتقرير الأمين العام عن مركز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وتحت الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على التصديق عليها . وهي تؤيد إقترح مد دورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حتى تنتهي اللجنة من معالجة التقارير المتراكمة . كما تؤيد الطلب الذي تقدمت به لجنة مركز المرأة لضمان أن تظل قضايا دور المرأة في التنمية وإدماج المرأة في البرامج الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

٥ - وقالت إنه لا بد من تحسين مركز المرأة إذا أُريد إنجاز الأهداف الإنمائية المحددة في الاجتماعات الدولية الأخيرة . ويضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بعمل هام في هذا الصدد . وفي نفس الوقت ، ينبغي بحث مسألة التغلب على الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل أكبر في الحياة العامة وصنع القرار .

٦ - وأشارت إلى أن العنف ضد المرأة يمثل إحدى العقبات الكبرى أمام النهوض بالمرأة التي وردت في استراتيجيات نيروبي التطلعية . ويلزم استمرار الاهتمام بهذه المشكلة وبحالة المرأة ضمن المجموعات الضعيفة الأخرى .

٧ - وقالت إنه فيما يتعلق بمركز المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، تود الدول الاثنتا عشرة أن ترى نسبة عامة أعلى من النساء في الأمانة العامة ومزيدياً من النساء في الوظائف العليا في الأمم المتحدة . وتعرب عن أملها في أن تكون الوظيفة الجديدة المستحدثة في مكتب تنظيم الموارد البشرية ، وهي مركز التنسيق المعني بالمرأة ، مفيدة في إنجاز ذلك الهدف .

٨ - واختتمت بقولها إن الدول الاثنتي عشرة تود أن تشدد على الحاجة لوضع التفكير في قضايا المرأة في قلب الاتجاهات السائدة . وفي هذا الصدد ، فإنها تؤكد مجدداً التزامها بإيلاء اهتمام إلى قضية تكافؤ

(السيدة بوردمان ، المملكة المتحدة)

الفرص على كل مستويات صنع السياسة ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان النهوض بالمرأة والإسهام في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية .

٩ - السيدة غيلز (استراليا) : شددت على أهمية تحسين مركز المرأة وقالت إن تكافؤ الفرص يرتبط على وجه الخصوص بمشاركة المرأة مشاركة كاملة في عملية صنع القرار . وقد طلبت الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة أن تعبر في سياساتها الخاصة بشؤون الموظفين عن تكافؤ فرص التوظيف أمام المرأة . كما ينبغي أن تخلو بيئة العمل من المضايقات ، وأن تكون مواتية للنهوض بالمرأة .

١٠ - وقالت إنه نظرا لتراكم التقارير التي تنتظر أن تنظر فيها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، فإن وفدها يؤيد إقتراح مد فترة دورات اللجنة إلى ثلاثة أسابيع . ونظرا للعدد الكبير للغاية من التحفظات التي أبدت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، فقد حثت الدول التي لديها تحفظات هامة ، على استعراضها بصورة دورية ، وحثت كل الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على التصديق عليها . كما شجعت الدول الناشئة حديثا على استعراض سياساتها عندما تقوم بإنشاء المؤسسات وإعادة تشكيلها ، من أجل ضمان أن تعبر عن المبادئ المتضمنة في الاتفاقية .

١١ - وأضافت أن القرار المتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، كان إنجازا كبيرا للدورة السادسة والثلاثين للجنة مركز المرأة . وتعتزم استراليا استخدام العملية التحضيرية كأداة لتحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية .

١٢ - وأعربت عن تأييد حكومتها لمشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ، الذي أعده الفريق العامل فيما بين الدورات التابع للجنة مركز المرأة ، والذي يقر بالحاجة الأساسية لضمان عدم تعريض المرأة للعنف . وتنفذ استراليا حاليا سياسات تبين أن العنف ضد المرأة هو أمر غير مبرر وغير مقبول على الإطلاق في أي ظرف من الظروف . ويمثل مشروع الإعلان في نفس الوقت توافقا عريضا في الآراء والتزاما حقيقيا بالقضاء على واحد من أكثر أشكال التمييز ضد المرأة ضررا .

١٣ - وأشارت إلى أن المسألتين الأخريين ، ألا وهما القمة المقترحة للتنمية الاجتماعية وإنشاء اللجنة الجديدة المعنية بالتنمية المستدامة ، ترتبطان أيضا وبصورة جوهرية بمركز المرأة . فالقضايا الاجتماعية هي من العناصر المكونة اللازمة للسلم والتنمية . وعلاوة على ذلك ، فإن فرصة تحقيق تنمية مستدامة

(السيدة غيلز ، استراليا)

أو إقامة بيئة مستدامة إيكولوجيا ستكون محدودة بصورة لا داعي لها إذا ما استبعدت المرأة من عملية التنمية على أي مستوى . وأن أكثر النهج كفاءة هو النهج الذي يوفر أداة سياسية قوية لتحقيق النتيجة المرجوة عبر طائفة من الأهداف . ولن يمكن إقامة بيئة اجتماعية وثقافية واقتصادية تشجع الجميع وترعاهم وتوفر فرصا متكافئة في المجتمع إلا بتنفيذ سياسة عامة جيدة تتسم بالذكاء . وإن كلا من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجيات نيروبي التطلعية توفران إطارا سليما للسياسة العامة لا يعتمد على مستوى الموارد فحسب ، بل يعتمد أيضا على إلتزام مخلص بالقضاء على التمييز الموروث من الماضي وتعزيز تكافؤ الفرص . وإن تعزيز مركز المرأة لهو من مصلحة المجتمع بشكل واضح . ولذلك ، فإن وفدها يؤيد بقوة نهج السياسة المتكاملة المطبق حاليا على الموضوعات ذات الأولوية ، الذي يساعد في جعل البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أكثر حساسية تجاه احتياجات المرأة وأدوارها وإنجازاتها وقدراتها .

١٤ - واختتمت بقولها إن الموضوعات ذات الأولوية التي ستعالج في الدورة التالية للجنة مركز المرأة ستوفر إطارا للسياسة العامة لمعالجة المشكلة ذات الخطورة المتزايدة التي يشكلها تزايد إقتران الفقر بالمرأة . كما ستوفر المحافل الأخرى فرصا لبحث موضوعات من قبيل المساواة ، ودور المرأة في عملية السلم ، وفعالية النساء اللاتي يعملن تحت رعاية مبادرات السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة .

١٥ - السيدة أودراووغو (بوركينافاسو) : قالت إنه منذ اعتماد استراتيجيات نيروبي التطلعية في عام ١٩٨٥ ، تم إحراز تقدم بطئ وإن كان إيجابيا في تحسين مركز المرأة . فقد كان هناك إعتراف واسع النطاق بوجود مشاركة المرأة في عملية التنمية . فلا بد وأن تشرك البرامج الإنمائية المرأة في الأنشطة التربوية والصحية والاقتصادية . ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحرير المرأة ، وبخاصة المرأة الريفية ، من الممارسات التقليدية التي تعرقل تحررها الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا الصدد ، يرحب وفدها بإعلان جنيف بشأن المرأة الريفية ، الذي ينبغي أن يكون له أثر كبير على النهوض بالمرأة الريفية . وإن أي برنامج للتنمية المستدامة لا بد وأن يركز أيضا على المرأة والبيئة . ولذلك ، فإنه من المؤسف أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم يعالج ذلك الجانب بما فيه الكفاية . ويرحب وفدها بالأنشطة التي إضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال الحماية البيئية ، وبرامجه الخاصة بالمرأة ، والبيئة والتنمية من أجل النساء المحرومات في البلدان النامية .

(السيدة أودراووغو ، بوركينا فاصو)

١٦ - وانتقلت إلى التقرير الخاص بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/47/508) ، وقالت إن وفدها يرحب بزيادة عدد النساء في الأمانة العامة وبالترقيات التي حصلن عليها ، وإن كان يساوره القلق من أن الأهداف المتوخى تحقيقها بحلول عام ١٩٩٥ قد يتعذر تحقيقها . وقالت إن التفاوت واضح بشكل خاص في مناصب المستويات الأعلى .

١٧ - وأوضحت أن بوركينا فاصو تؤيد تأييدا كاملا برامج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . ونظرا للدور الهام الذي يلعبه المعهد ، فإنه ينبغي أن يحظى بمزيد من الدعم من جانب الأمم المتحدة ، في شكل تمويل خلاف التبرعات الطوعية .

١٨ - ومضت تقول إن الممارسة التمييزية المتمثلة في ختان الإناث ، والتي تضر ٨٠ مليون امرأة في قارة افريقيا ، تعرض للخطر الصحة الجسدية والعقلية للفتيات والنساء ، وتم في معظم الحالات في غياب أبسط الإجراءات الصحية . وفي هذا الصدد ، يرحب وفدها بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٩/١٩٩٢ بشأن الممارسات التقليدية التي تضر بصحة المرأة والطفل . وفي بوركينا فاصو ، تنتهج اللجنة الوطنية لمناهضة ممارسة ختان الإناث استراتيجيات تهدف إلى القضاء على هذه الممارسة ، كما قامت بأنشطة تربية وبحثية في ذلك المجال .

١٩ - وأضافت أن المؤتمر العالمي القادم المعني بحقوق الإنسان يجب أن يأخذ في اعتباره بالكامل حقوق المرأة في كافة مراحل أعماله . فالمسائل المتصلة بالمرأة لا بد وأن تكون جزءا من المناقشات المعنية بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية . ولا بد من الاعتراف بأن العنف ضد المرأة يعد من انتهاكات حقوق الإنسان ؛ ولا بد من اتخاذ خطوات فورية لمعالجة هذا التجاهل المنتظم لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

٢٠ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالنظر في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وباعتماد لجنة مركز المرأة القرار ٨/٣٦ المتعلق بتنظيم المؤتمر . وأن الموضوعات ذات الأولوية التي ستنظر فيها اللجنة في دورتها التالية لا بد وأن تخضع للتحليل المتعمق على كل من المستويين الوطني والدولي . ولا بد من جعل النساء أكثر إدراكا لحقوقهن الأساسية ، وخاصة فيما يتعلق بالزواج والأطفال والانفصال والطلاق والممتلكات والميراث . وينبغي النظر بشكل متعمق في سبل إدماج إهتمامات النساء اللاتي يعشن في فقر مدقع في التخطيط الإنمائي الوطني . كما أن هناك حاجة للتوصية بأن تراعى

(السيدة أودراووغو ، بوركيينا فاصو)

الحكومات والوكالات الإنمائية قضايا المرأة وأن تدمجها في كافة برامجها . وينبغي أيضا تحديد دور المرأة في تعزيز عملية السلم .

٢١ - وأشارت إلى أن المرأة في بوركيينا فاصو تلعب دورا رئيسيا في مجال التنمية . فهي تحتل وظائف رفيعة المستوى في عدد من الميادين ، كما تنشط في الحياة السياسية . وتشغل المرأة عددا من المناصب الوزارية . وتم فتح مصرف يقدم القروض للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي . وتصبح المرأة بشكل متزايد شريكا حقيقيا في عملية التنمية ، وإن كان دورها لا يزال بحاجة إلى تعزيز .

٢٢ - ثم تولى السيد ديكاني (هنغاريا) ، نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

٢٣ - السيدة كايا كامارا (كوت ديفوار) : قالت إنه على الرغم من الجهود المبذولة خلال العقدين الماضيين ، فقد استمر التمييز ضد المرأة واستمر التفاوت الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . بيد أن تزايد الوعي على كافة المستويات بالحاجة إلى تغيير المواقف تجاه المرأة يعزز التصميم على الإسراع بتحرير المرأة . ويمكن أن يكون المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المزمع عقده في عام ١٩٩٥ نقطة تحول في حياة المرأة في أنحاء العالم . فإن جدول الأعمال المقترح للمؤتمر سيمكّن كل منطقة من النظر في مشكلاتها المحددة الخاصة وسيشجع على إجراء مناقشة على أوسع نطاق ممكن لجميع جوانب النهوض بالمرأة . ولا بد من وضع أهداف ملموسة وقابلة للتحقيق وللقياس من أجل الإسراع بتحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢٤ - وأشارت إلى أن وثائق عمل المؤتمر ينبغي أن تشمل الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في السنوات الأخيرة . ولا بد أيضا وأن يُنظر في مركز المرأة في سياق المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المزمع عقده في عام ١٩٩٢ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٤ . كما ينبغي أن تعيد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية تأكيد الاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة .

٢٥ - وأضافت أن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان ينبغي أن ينظر في مسألة التمييز ضد المرأة ويحلل أسباب تطبيق حقوق الإنسان بشكل مختلف على الرجال والنساء . وسيكون مفيدا أن تقوم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتقديم تقريرها لكي يُنظر فيه في ذلك المؤتمر . وينبغي على

(السيدة كايا كامارا ، كوت ديفوار)

المؤتمر المعني بحقوق الإنسان أن يلتفت الإنتباه إلى أنه رغم إدراج الحقوق في التشريع الوطني ، فإنها لا تجد تعبيراً عنها في الأفعال والمواقف . فقد أدت الأمية والتقاليد والجهل والأعباء الاجتماعية والأسرية إلى إدامة التفاوت بين الرجال والنساء ، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم والتوظيف .

٢٦ - وإستطردت تقول إن التقرير الخاص بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/47/508) يبين أنه بالرغم من إحراز تقدم ملموس في توظيف النساء عموماً ، فإن معدل ترقية النساء إلى المناصب الأعلى لا يزال منخفضاً . ولا تزال المرأة الأفريقية ممثلة تمثيلاً ناقصاً ، ولا سيما في مناصب صنع القرار . ومن الضروري تشجيع تدريب النساء على الأنظمة التقنية من أجل زيادة عدد المرشحات لمناصب في الوكالات المتخصصة . ويبين الجدول ١١ في التقرير أن كثيراً من وكالات الأمم المتحدة لم تتخذ بعد تدابير معينة لتحقيق الأهداف المحددة . وينبغي تشجيع تلك الوكالات على إتخاذ تلك التدابير بوضع تقرير كامل عن حالة المرأة في الأمانات على مستوى المنظومة .

٢٧ - وأشارت إلى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٤ ، وشددت على أن المرأة ينبغي أن تكون مركز اهتمام أي استراتيجية تتعلق بنمو السكان والموارد البشرية . وقالت إن تنظيم الأسرة لا يمارس إلا في الأسر ذات النساء المتعلّقات . فالنساء المتعلّقات ينجبن أطفالاً أقل ، يكونون بدورهم أكثر صحة وأفضل تعليماً . فارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة يشجع على خفض الخصوبة وإنخفاض معدل وفيات الرضع وتباطؤ النمو السكاني . كما يتعين إتخاذ خطوات لتمكين المرأة من القيام بدورها بشكل كامل في الحفاظ على البيئة وضمان التنمية المستدامة . وينبغي أن تعيد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في عام ١٩٩٥ تأكيد الاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، ودعم التدابير التي ستتخذ لإدماج المرأة في التنمية .

٢٨ - ومضت تقول إنه ليس من السهل على المرأة أن تنافس الرجل في ميدان السلطة السياسية ، في مجتمع أنشأه الرجل وسيطر عليه . بيد أنه من الواقعي للمرأة أن تعمل على استحداث سياسات في ميادين التعليم والصحة والتوظيف والإعلام تسمح بإدماج المرأة في التنمية ، بشكل مطرد وإن كان محتوماً . وينبغي لسائر المنظمات الإنمائية أن تدمج قضايا المرأة في المشاريع التي تمويلها . وأثنت على الاهتمام المتزايد الذي يوليه البنك الدولي للآثار التي تخلفها برامج التكيف الهيكلي على الجماعات السكانية الأكثر ضعفاً ، بما في ذلك النساء ، وعلى الجهود التي يبذلها لتصحيح تلك الآثار المعاكسة بتشجيع إقامة مشاريع مخصصة للمرأة .

(السيدة كايا كامارا ، كوت ديفوار)

٢٩ - وأعربت عن إمتنان وفدها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعمه للمرأة في افريقيا ولمساعدته في زيادة مشاركتها في التنمية . ففي الأزمة الاقتصادية الراهنة ، تواجه المرأة الافريقية مشاكل عسيرة الحل . فالمرأة الريفية تضطلع بمعظم أعمال الفلاحة ، كما تقوم بتسويق المحاصيل ورعاية الأسرة وتنشئة الأطفال . ويمكن أن يساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تخفيف عبء العمل اليومي الملقى على عاتق المرأة ، وفي زيادة دخلها ، بتشجيع النساء على تشكيل تعاونيات . وإن إقامة مراكز لرعاية الطفل ستوفر مساعدة عظيمة للمرأة العاملة في المدن وفي المناطق الريفية ، حيث أن الأمومة هي إحدى العوامل التي تعرقل قدرة المرأة على المنافسة .

٣٠ - واختتمت حديثها بقولها إن ثمة حاجة أيضا لمساعدة النساء الأكثر ضعفا - مثل المسنات والمعوقات واللاجئات والنساء اللاتي يعشن تحت خط الفقر . فالمجتمع الذي يضحى ينسائه يضحى بمستقبله ، فالنساء هن حارسات القيم الروحية والأخلاقية التي تنتقل من جيل إلى جيل . والمرأة تجلب الإنسجام والحب والتفاهم إلى البيت . وعندما تقوم المرأة بتعليم القيم الأخلاقية ، فإنها تقود الأطفال بعيدا عن الجناح والمخدرات والجريمة والتهميش الاجتماعي .

٣١ - السيدة مانن (هولندا) : قالت إنه قد آن الأوان لتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية التي اعتمدت في نيروبي في عام ١٩٨٥ . فعلى الرغم من العمل الذي أنجزته حركة المرأة في تحديد المراقيل التي تواجهها النساء والاستراتيجيات المطلوبة للتغلب عليها ، فإن عددا صغيرا فقط من النساء هو الذي يشارك في عمليات صنع القرار ، حتى داخل الأمم المتحدة .

٣٢ - وحثت الأمانة العامة على زيادة عدد النساء في المستوى الأعلى لوضع السياسات ، بدءا بهدف أن تشغل النساء ٣٥ في المائة من المناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، وصولا في نهاية المطاف الى هدف المشاركة المتناسبة للرجال والنساء المؤهلين بحلول عام ١٩٩٥ . فإعداد قوائم وطنية للمرشحات يمكن أن يعزز توظيف النساء داخل الأمانة العامة . وأكدت أن التمثيل الجغرافي يتسم بنفس أهمية التمثيل العادل للجنسين .

(السيدة مانن ، هولندا)

٣٣ - وأثنت على لجنة مركز المرأة لقيامها بالتشاور مع المنظمات النسائية الدولية بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ في عام ١٩٩٥ . وقالت أن وفدها يساوره القلق إزاء مستوى التمويل والأولوية المنخفضة الممنوحة حتى الآن لمؤتمر عام ١٩٩٥ . كما أنه يرى أن من الأهمية أن تتاح لفرادى النساء فرصة الوصول الى محفل المنظمات غير الحكومية ، وأن تنشأ صلة بين محفل المنظمات غير الحكومية والمؤتمر ، وأن تتاح لوسائل الإعلام حرية الوصول الى المؤتمر والمحفل ، وأن يتم توفير التمويل لكل النساء ، ولاسيما اللاتي ينتمين الى بلدان نامية ، لتمكينهن من المشاركة في الاجتماعات الاقليمية وفي محفل المنظمات غير الحكومية ، وأن يسمح للمنظمات غير الحكومية المتخصصة التي لا تتمتع بالمركز الاستشاري بالمشاركة في المؤتمر . وينبغي للحكومات أن تدرج في أعمالها التحضيرية الوطنية للمؤتمر المساهمات المقدمة من مستوى القواعد الشعبية .

٣٤ - وأضافت أنه ينبغي اتخاذ خطوات لاستعراض ميزانية الوحدة المسؤولة عن منح المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المتخصصة التي تسعى الى المشاركة في المؤتمر ، حيث أنها تنوء بعبء العمل الزائد وتعاني من نقص في الموظفين . وقالت إن الوحدة تعجز حاليا عن تزويد المنظمات غير الحكومية بالمعلومات التي تطلبها .

٣٥ - ومضت تقول إنه لما كانت الصكوك الدولية القائمة لحقوق الانسان لم تشر بشكل صريح الى العنف ضد المرأة ، فإن هناك حاجة الى إبراز تلك القضية . فالتوصية العامة ١٩ من توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، التي تطلب الى الدول الأطراف أن تدرج في تقاريرها الوطنية معلومات عن العنف الموجه ضد المرأة ، هي خطوة واحدة في ذلك الاتجاه . ويتعين إيلاء اهتمام خاص الى جماعات معينة من النساء ، مثل اللاجئات ، المعرضات للعنف بوجه خاص . والعنف ضد المرأة هو من دواعي القلق في سائر أنحاء العالم ويتعين اتخاذ تدابير دولية للقضاء عليها .

٣٦ - وأشارت الى أنه في العديد من البلدان ، لا يحمي القانون المرأة من العنف الذي يمارسه مسؤولون حكوميون . والحكومات مسؤولة عن تنفيذ الفقرة ٢٣١ من الاستراتيجية التطلعية ، المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة والطفل ، وعن الالتزام بالمعايير الدولية المتصلة بحقوق الانسان الأساسية ، وهو التزام يشمل مكافحة العنف ضد المرأة . ويتعين على المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان أن يتناول حقوق المرأة بطريقة شاملة . فينبغي النظر في كل بند من بنود جدول أعماله في ضوء مدى انطباقه على

(السيدة مانن ، هولندا)

المرأة . ويلزم ، تحقيقا لهذه الغاية ، قيام تعاون وثيق بين لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الانسان .

٣٧ - ومضت تقول أن وضع النساء المسنات لا يزال مدعاة للقلق . فالمرأة في كل من البلدان الصناعية والعالم النامي تعاني من تفاوت منظم وتمييز على أساس الجنس يضاف اليه في كثير من الأحوال التمييز على أساس العمر مع تقدمها في السن . وينبغي للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تتصدر هيئات الأمم المتحدة في رصد حالة حقوق الانسان ، وأن تولي اهتماما خاصا الى التمييز القائم على العمر عند استعراض التقارير الوطنية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

٣٨ - وأشارت الى ضرورة التشديد على أهمية الاستقلال الاقتصادي للمرأة للحيلولة دون تكرار نفس المشاكل في كل جيل . وفي هولندا ، جرى اعتماد تدابير خاصة في ميادين التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والترفيه في أوقات الفراغ . من أجل تحسين فرص الشابات في الحصول على وظائف أفضل ، ولتشجيعهن على مواصلة العمل مع انجابهن للأطفال . وكان هدف آخر من أهداف سياسة التحرير التي تنتهجها بلدها يتمثل في اضطلاع الرجال بالمهام المنزلية ورعاية الطفل بدرجة أكبر . وذلك من أجل خلق مزيد من الفرص أمام المرأة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجري تشجيع الأولاد على رعاية أنفسهم .

٣٩ - وقالت إن جدول أعمال المرأة للقرن ٢١ ، الذي اعتمد في مؤتمر المرأة العالمي من أجل كوكب صحي ، المعقود في ميامي في عام ١٩٩١ ، ينبغي أن ينفذ في كافة أنحاء العالم . ويحث وفدها الجمعية العامة على إدراج جدول أعمال المرأة للقرن ٢١ في مناقشة المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وشددت على ضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة في ادارة البيئة وفي الأعمال التحضيرية المتعلقة بالسياسات ، إذا ما أريد تحقيق التنمية المستدامة .

٤٠ - واختتمت قائلة إن العنصرية تمثل عقبة كبرى أمام إقرار السلم وتعطل تنمية الامكانيات غير المحدودة لضحاياها . فبرامج التعليم الوطنية التي تؤكد على قيم التسامح ، وتقدير الثقافات الأخرى ، واحترام الخلافات تعد خطوة هامة نحو القضاء على العنصرية . ويتعين أن تلعب المرأة دورا حاسما في القضاء على العنصرية في البيت وفي مكان العمل على حد سواء .

٤١ - السيدة لوهوليا (اندونيسيا) : قالت إنه في المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، جرى التسليم بأهمية وصول المرأة على قدم المساواة الى كافة جوانب الأنشطة الانمائية ، ولاسيما التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتوظيف واستخدام التكنولوجيات الجديدة . وقد حث المؤتمر على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتطوير بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مواتية لادماج المرأة بشكل كامل في عمليات التنمية المستدامة .

٤٢ - وأضافت أن حركة بلدان عدم الانحياز ملتزمة بنجاح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥ . وينبغي تعزيز الأنشطة المتصلة بالمؤتمر وبتقييم الامتثال لاستراتيجيات نيروبي التطلعية . وقالت إن وفدها يثني على التقدم الذي أحرزته لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ . وسوف تستضيف اندونيسيا مؤتمرا اقليميا للتحضير للمؤتمر سيناقش ثلاث قضايا رئيسية - المرأة والتنمية الاجتماعية ، والمرأة والتنمية الاقتصادية ، وتزويد المرأة بأسباب القوة .

٤٣ - واستطردت قائلة إن لجنة مركز المرأة طلبت في قرارها ٨/٣٦ إيلاء أولوية الى حالة المرأة الريفية . وإن نجاح اندونيسيا في أن تخفض بشكل حاد حالات الفقر من ٦٠ في المائة في السبعينات الى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ ، مع تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأرز والتغلب على تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، يرجع الى حد كبير الى المشاركة النشطة من جانب المرأة والى برنامج التدخل المناسب المتصل بالسياسات . وقد أسهمت هذه المنجزات في تحسين الأوضاع المعيشية للمرأة الريفية . ولا بد أن يتحقق تزويد المرأة الريفية بأسباب القوة الاقتصادية من خلال تدابير اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية مشتركة . وقد شجعت اندونيسيا تنظيم المرأة الريفية في مجموعات للمساعدة الذاتية مثل مجموعات المزارعات والتعاونيات والتوعية القانونية ، وقدمت الحكومة المساعدة بربط مجموعات المساعدة الذاتية النسائية بالمصارف التي توفر ائتمانات خاصة للنساء الفقيرات اللاتي لا يستطعن تقديم ضمانات ، وبزيادة امكانية حصول المرأة على التدريب في المهارات غير التقليدية والتكنولوجيا الزراعية .

٤٤ - وأعربت عن ترحيب وفدها بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/377 ، الذي يؤكد على جملة أمور من بينها أهمية توعية الرجال والنساء بالقوانين التي تؤثر على المرأة أكثر من غيرها ، مع التشديد على سبل الانتصاف القانوني المتاحة وكيفية استخدامها . وفي اندونيسيا ، يشكل محو الأمية القانونية جزءا لا يتجزأ من البرنامج الوطني لمحو الأمية . وقد استخدمت حملة للتوعية القانونية بحقوق المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق مجموعات من الاسئلة والاجابات والمناقشات بشأن قانون

(السيدة لوهولما ، اندونيسيا)

الزواج وقانون العمل وحقوق الملكية والقانون البيئي . كما يجري بذل جهود متزايدة لتزويد المجتمع المحلي بالمعلومات عن أهمية المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة وفي المجتمع بوجه عام .

٤٥ - وكما بين التقرير الوارد في الوثيقة A/47/377 ، فإن ثمة حاجة الى إيلاء اهتماما أكبر بجعل التخطيط الانمائي أكثر استجابة للفرق بين الجنسين . والاقتراح بأن تكون الأبعاد الانمائية المتعلقة بالجنسين هي حجر الزاوية بالنسبة لاستكمال الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية في عام ١٩٩٤ سيثبت فائدته في أنشطة صنع السياسة العامة . وقالت إن التخطيط الذي يستجيب للفرق بين الجنسين هو أمر جوهري لتزويد النساء ، وخاصة الفقيرات منهن ، بأسباب القوة الاقتصادية ، وينبغي متابعته بتعبئة جيدة التخطيط للموارد الوطنية والمحلية .

٤٦ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالمبادرات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة على النحو الوارد في الوثيقة A/47/340 . فالدور الدفاعي الذي لعبه الصندوق قد ساعد الدول الأعضاء على وضع المرأة بشكل أكثر فعالية في قلب عملية التنمية . واختتمت قائلة إنه ينبغي تناول قضايا المرأة في المؤتمر العالمي القادم المعني بحقوق الانسان ، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ، والقمة العالمية المقترحة للتنمية الاجتماعية .

٤٧ - السيد كياراديا (الأرجنتين) : تكلم باسم اكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس بالإضافة الى بلده . وقال إن تلك البلدان تعمل على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز الاعتراف بالدور القيادي للمرأة . ومن النتائج الواضحة لمبدأ احترام حقوق الفرد أن يحصل الرجال والنساء على فرص متكافئة . في سياق التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . ومع ذلك ، فإن هناك تفاوتاً يكاد أن يكون منتظماً بين الجنسين فيما يتعلق بتطبيق تلك الحقوق ، وهي حالة زاد من تفاقمها تلك الفجوة القائمة بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية . وللتصدي لهذا الاتجاه ، يجب على البلدان أن تدمج في قوانينها الداخلية القواعد الدولية التي تحظر التمييز ضد المرأة على أساس الجنس . كما يجب عليها أن تسعى لضمان تطبيق القوانين القائمة تطبيقاً كاملاً من خلال حملات التوعية العامة وبتوفير المساعدة القانونية الملائمة .

(السيد كياراديا ، الأرجنتين)

٤٨ - ومضى يقول إن النهوض بالمرأة يرتبط على نحو وثيق بالبنود الأخرى ذات الأولوية في جدول الأعمال الدولي . وبمجرد أن تحصل المرأة على المساواة الكاملة ، فإنها ستصبح مساهما رئيسيا في إنجاز التقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ومستفيدا رئيسيا من هذا التقدم . ودافع بقوة عن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية . ولكن قبل أن يصبح بمقدور المرأة أن تطالب بمكانها المستحق في المجتمع ، فإنها بحاجة الى التعليم والتدريب لكي تتجاوز الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي كثيرا ما تقيدها . وفي هذا الصدد ، فإن أي جهد لتعديل مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي غير الرسمي ينبغي أن يضمن حصول المرأة على الأجر المناسب والخدمات الاجتماعية اللازمة .

٤٩ - وأشار الى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تمثل وسيلة هامة لتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها الكاملة في كافة جوانب المجتمع . وأن أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة لا يشكل فحسب واحدة من العقوبات الكبرى أمام تحقيق المساواة ، بل يمثل أيضا انتهاكا جوهريا لحقوق الانسان . ورحب في هذا الصدد بالجهود الناجحة التي يبذلها الفريق العامل فيما بين الدورات المعني بالعنف ضد المرأة والذي أنشئ لوضع مشروع إعلان بشأن تلك القضية .

٥٠ - وأضاف أن التدابير المتخذة للنهوض بحالة المرأة تتسم بالأهمية طوال حياة المرأة ، ويتعين تكييفها مع احتياجاتها المتغيرة . فتعليم الشابات وتدريبهن وصحتهن تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرتهن على المساهمة في شؤون المجتمع في مرحلة لاحقة . وتشكل النساء ، عند نضجهن ، موارد بشرية هامة ، وهي حقيقة ينبغي مراعاتها في تخطيط السياسات .

٥١ - وأشار الى أن العمل القيم الذي يضطلع به المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يشمل مشروعا عن المرأة بوصفها متلقيا للمعلومات ومنتجا لها ، وبحوثا تجري بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة والمكتب الاحصائي في الأمم المتحدة عن التحليل على أساس الجنس لصناعات التعديين ذات التكنولوجيا المنخفضة ؛ ومشروعات لتدريب المرأة الريفية وإبراز مساهمة المرأة في التنمية ، وتقييمات احصائية للمساهمات التي تقدمها المرأة للتنمية دون أن تنال أجرا عليها ولدور النساء المسنات .

(السيد كياراديا ، الأرجنتين)

٥٢ - وقال إن لجنة مركز المرأة قد أحرزت تقدما كبيرا في التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، الذي سيوفر فرصة مثالية لاعادة تنشيط استراتيجيات نيروبي التطلعية . وأن تعيين أمين عام للمؤتمر في وقت مبكر ، وتعبئة الموارد الملائمة ، ونشر المعلومات عن العملية التحضيرية وعن المؤتمر نفسه ، تعد كلها من القضايا الهامة . كما أن ثمة حاجة الى تعزيز شعبة النهوض بالمرأة بحيث تستطيع تلبية الطلب على الوثائق الخاصة بالمؤتمر .

٥٣ - وفي الختام ، أعرب عن رغبته في التشديد على أهمية إيلاء اهتمام خاص ، خلال عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة ، الى مسألة النهوض بالمرأة ، وأنها قضية ينبغي أيضا أن تحتل موقعا متقدما في جداول أعمال مختلف الاجتماعات الدولية التي ستعقد قبل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة .

٥٤ - استأنف السيد كرنكل (النمسا) رئاسة الجلسة .

البند ٩١ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) A/C.3/47/L.9/Rev.1 ،
L.12 ، L.2 ، L.5 ، L.6 ، L.8 .

مشروع القرار A/C.3/47/L.9/Rev.1

٥٥ - السيد رافن (المملكة المتحدة) : قدم مشروع القرار A/C.3/47/L.9/Rev.1 الذي إنضمت ألبانيا وباراغواي الى مقدميه ، وقال إن مشروع القرار تضمن التعديلات التالية التي أدخلت على مشروع القرار A/C.3/47/L.9 : وضعت لفظتا "التطهير الإثني" في العنوان بين علامتي اقتباس ؛ وأضيفت عبارة "أو الدين" بين لفظتي "اللون" وعبارة "أو الأصل الإثني" في الفقرة الثالثة من الديباجة ، على النحو الذي اقترحه وفد تركيا ؛ وأضيفت الفقرتان السابعة والثامنة الى الديباجة ؛ وفي النسخة الانكليزية ، تم تغيير لفظة "responsible" في الفقرة ٤ لتصبح "accountable" .

٥٦ - وقال إنه لا تزال هناك ثلاث مسائل قيد البحث : صياغة الفقرة السابعة من الديباجة ؛ وما إذا كان سيتم الاستعاضة عن عبارة "وإذ تشير" في الفقرة الثامنة من الديباجة بعبارة "وإذ تعيد تأكيد" ، وهو تعديل اقترحه وفد تركيا ومن المرجح أن يحظى بالموافقة ؛ وإعادة صياغة الفقرة ٤ بشكل كامل .

A/C.3/47/L.12 : التعديلات المقترحة على مشروع القرار A/C.3/47/L.9

٥٧ - السيد بوركو أوغلو (تركيا) : قال إن وفده قد أخذ في حسابه ، عند صياغة مقترحاته ، أصل تعبير "التطهير الاثني" ، والطريقة التي استخدم بها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والبيانات ذات الصلة التي أدلى بها في اللجنة الثالثة . وكما هو مقترح ، فإن مشروع القرار بصيغته الجديدة سوف يؤكد منطلقاته بشكل واضح ، ويستند الى أساس سليم وينصف جمهورية البوسنة والهرسك .

٥٨ - وأضاف أنه كما تم إبلاغ اللجنة للتو ، من المرجح أن يقبل إقتراح تركيا بالاستعاضة بعبارة "وإذ تعيد تأكيد" عن عبارة "وإذ تشير" في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.3/47/L.9/Rev.1 . فإذا تم ذلك ، فإن وفده على استعداد لسحب تعديله الثالث المقترح ، ألا وهو إضافة عبارة "للذين أصبح آخر مظاهرها واضحا في البوسنة والهرسك" بعد عبارة "الضغينة والعنف" في الفقرة السادسة من الديباجة .

٥٩ - الرئيس : لفت انتباه اللجنة الى مشروع المقرر A/C.3/47/L.2 ومشاريع القرارات A/C.3/47/L.5 و L.6 و L.8 ، التي لا يترتب على أي منها آثار في الميزانية البرنامجية .

مشروع المقرر A/C.3/47/L.2

٦٠ - اعتمد مشروع المقرر A/C.3/47/L.2 .

مشروع القرار A/C.3/47/L.5

٦١ - الرئيس : قال إن البحرين والجمهورية الدومينيكية وجيبوتي وموريتانيا ونيكاراغوا ينبغي أن تضاف الى قائمة مقدمي مشروع القرار وينبغي حذف جزر البهاما منها .

٦٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.5 .

٦٣ - السيدة مانيميكالاي (الهند) : قالت إن انضمام وفدها الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.3/47/L.5 لا يشكل مساسا بموقفه فيما يتعلق بالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وقرارات لجنة حقوق الانسان ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، قالت إن حكومتها قد أعلنت أن عبارة "حق تقرير المصير" ، بالصورة التي وردت بها في المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تنطبق فقط على الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية ، ولا تنطبق على الدول المستقلة ذات السيادة أو على جزء من شعب أو أمة .

مشروع القرار A/C.3/47/L.6

٦٤ - الرئيس : قال إن بوتسوانا ورواندا ورومانيا والسنغال ينبغي أن تضاف الى قائمة مشروع القرار .

٦٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.6 .

مشروع القرار A/C.3/47/L.8

٦٦ - الرئيس : قال إن ألمانيا وايسلندا وباكستان ورومانيا ونيكاراغوا ونيوزيلندا ينبغي أن تضاف الى قائمة مقدمي مشروع القرار .

٦٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.8 .

٦٨ - السيد أساهي (اليابان) : شرح موقف وفده بشأن القرارين A/C.3/47/L.6 و L.8 ، وقال إنه على الرغم من أن حكومته ليست طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، فإنها مخصصة لتلك القضية وملتزمة بشكل ثابت بالجهود الدولية لتعزيز حقوق الانسان ، وأنها قدمت من أجل هذه الغاية مساهمات كبيرة الى الصندوق الاستثماري لبرنامج عقد العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . ومع ذلك ، فإن وفده لا يزال متمسكا بتحفظاته إزاء القرارين A/C.3/47/L.6 و L.8 .
لأسباب المبينة خلال المناقشة العامة للبند ٩١ .

٦٩ - السيد كويهل (الولايات المتحدة الأمريكية) : شرح موقف وفده بشأن القرارين A/C.3/47/L.6 و L.8 ، وقال إن حكومته ليست طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . وبعد أن لغت النظر الى الفقرة الثالثة من ديباجة القرار A/C.3/47/L.6 والفقرة الثامنة من ديباجة القرار A/C.3/47/L.8 ، اشار الى أن اعتماد القرارين لا يشكل ، في رأي حكومته ، مساسا بالاشارات المالية الواردة في هاتين الفقرتين .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥